محامون من أجل العدالة في ليبيا
LFJL
LAWYERS FOR JUSTICE IN LIBYA

الدورة 22 لجمعية الدول الاعضاء للمحكمة الجنائية الدولية:

توصيات منظمة محامون من أجل العدالة بشأن عمل المحكمة في ليبيا

ستُنعقد من 4 إلى 14 ديسمبر 2023 الدورة الثانية والعشرون لجمعية الدول الاعضاء للمحكمة الجنائية الدولية (المحكمة)، وذلك بمقر الأمم المتحدة في نيويورك. وتأتي هذه الدورة بعد حوالي 13 عاما من إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة من قبل مجلس الأمن، وفي فترة تُعتبر حاسمة نوعا ما فيما يتعلق بعمل المحكمة في ليبيا.

ففي مايو 2021، قدّم مكتب المدعي العام (المكتب) إلى مجلس الأمن (المجلس) خارطة طريق للحالة في ليبيا، مبينا التطورات التي حصلت مقارنة بالسنوات السابقة التي شهدت توقفا لعمل المحكمة داخل البلاد. وفي أبريل 2022، أي بعد قرابة العام، صرّح المدعي العام بأنّ الحالة في ليبيا تمثل أولوية[1] بالنسبة لمكتبه مشيرا في الميزانية المقترحة لعام 2024 أنّ «التحقيقات في ليبيا تُعدّ الأكثر نشاطا، وقد أثمرت عن نتائج ملموسة، وأسفرت عن إصدار المحكمة لأكبر عدد من مذكرات التوقيف مقارنة بغيرها من البلدان».[2]

ثم في عام 2023، أعلن المدعي العام، خلال الإحاطة التي قدمها لمجلس الأمن في شهر مايو، أن قضاة المحكمة قد أصدروا أربع مذكرات توقيف (لم تُرفع عنها الأختام بعد)، وينظرون حاليا في طلبين آخرين لإصدار مذكرتين إضافيتين، وهو ما يعكس تزايد أنشطة التحقيق في ليبيا. ويأتي ذلك بالتزامن مع الجهود التي يبذلها المكتب لتعزيز التعاون، ولو بشكل محدود، مع منظمات المجتمع المدني العاملة في ليبيا.

ولكن، وعلى الرغم من خارطة الطريق وأوامر الاعتقال، فإن الإحاطة الأخيرة للمدعي العام أمام مجلس الأمن يوم 9 نوفمبر 2023 قد أعادت خلق حالة من الإحباط فيما يتعلق بالوضع في ليبيا.

فعلى الرغم من التقدم المُحرز، وفي ظل عدم تعاون السلطات الليبية مع المحكمة، أعلن المدعي العام عزمه انهاء التحقيقات في ليبيا بحلول عام 2025، وهذا على الرغم من أنه لم يتم حتى الآن إخضاع أي من الجناة للمساءلة ولا إنصاف ضحايا الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في ليبيا منذ عام 2011، إذ لا يزال المجرمون يرتكبون جرائمهم دون أي عقوبات تُذكر.

وقد تزايدت هذه المخاوف بشكل أكبر نتيجة تصاعد الحملات القمعية ضد منظمات المجتمع المدني العاملة في ليبيا، مما تسبب في مزيد عرقلة وإعاقة عمل المحكمة داخل البلاد. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من تحقيقها في الملف الليبي لأكثر من عقد حتى الآن، لم تبذل المحكمة أي جهد لوضع استراتيجية للتواصل الفعال مع الضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة والمجتمع الليبي بشكل عام.

1 المحكمة الجنائية الدولية، التقرير الثالث والعشرون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية المقدم إلى مجلس الأمن عملا بالقرار 1970 لسنة 2011، 21 أبريل 2022، الفقرة 53، متاح على: https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/2022-04/2022-04-28-otp-report-unsc-libya-eng.pdf.

2 المحكمة الجنائية الدولية، «الميزانية البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لعام 2024 (ICC-ASP/22/10)، 31 يوليو 2023، الفقرة 405، متاح على: https://asp.icc-cpi.int/sites/default/files/asp_docs/ICC-ASP-22-10-ENG-PPB-2024-31jul23-1500.pdf.

وأخيرا، لا تزال مسألة إفلات مرتكبي الجرائم في ليبيا من العقاب، بما في ذلك الجرائم ضد المهاجرين، غير محسومة. وإن ما صرّح به المدعي العام مؤخرا حول إنهاء التحقيقات بحلول 2025 من شأنه أن يخلق بيئة خصبة لاستمرار الأوضاع على ما هي عليه الآن.

وفي ضوء ما سبق، تؤكد محامون من أجل العدالة في ليبيا على ضرورة معالجة هذه المسائل والبناء على ما تم إحرازه من تقدم، بفضل خارطة الطريق التي قدّمها المدعي العام، من أجل تحقيق المساءلة والعدالة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في ليبيا والمنصوص عليها في نظام روما الأساسي. وتتطلع محامون من أجل العدالة في ليبيا للعمل مع ممثلي المحكمة والدول الأعضاء في الجمعية التي ستُعقد هذا العام، كما تُقدم التوصيات التالية بشأن عمل المحكمة في ليبيا في العام المقبل.

التوصيات

يجب على مكتب المدعي العام مراجعة قراره باستكمال جميع التحقيقات بحلول عام 2025

أعلن المدعي العام، في إحاطته السادسة والعشرين أمام مجلس الأمن يوم 9 نوفمبر 2023، أن مكتبه قد أنهى التحقيقات في الجرائم المتصلة بعمليات 2014 – 2020، وأنه يعتزم إنهاء جميع أنشطة التحقيق الأخرى بحلول عام 2025 [3]، دون تقديم أي تفاصيل أخرى. ويعتبر هذا الإعلان مثيرا للقلق لعدة أسباب مختلفة. أولا، لم يكن لعمل المحكمة في ليبيا أي تأثير ملحوظ على النظام القضائي الليبي، ومن المستبعد جدا أن يتم التحقيق في الجرائم الدولية الخطيرة السابقة والحالية المرتكبة في ليبيا ومحاكمة المجرمين على النحو الواجب في المستقبل القريب. بل أكثر من ذلك، لم تتم مساءلة المجرمين ولم يتم إنصاف ضحايا الجرائم الدولية الخطيرة التي اُرتكبت في ليبيا منذ عام 2011. حتّى إنه لا تزال تُرتكب في ليبيا جرائم دولية خطيرة من دون عقاب، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية والتي تندرج ضمن اختصاصات المحكمة[4]. وفي ظل هذه الظروف، فإنّ تعيين تاريخ انتهاء لتحقيق المحكمة يبعث برسالة خاطئة، من شأنها أن تشجّع الجناة على الاستمرار في جرائمهم وتقوّض الأمل المتبقي للضحايا في عمل المحكمة.

ثانيا، تبقى الأسباب التي دفعت مكتب المدعي العام لتحديد موعد مسبق لاستكمال جميع التحقيقات في ليبيا غير واضحة، لا سيما وأن عدم التعاون من جانب السلطات الليبية – كما أكده المدعي العام في إحاطته السادسة والعشرين – يمكن أن يستمر في عرقلة مسار التحقيقات في ليبيا. ولم يقدم المدعي العام أي معلومات تشير إلى تغير محتمل في موقف السلطات الليبية في المستقبل، ولا إلى كيفية تعامل مكتبه مع هذا الوضع في حال استمراره. وبالتالي، يبدو أن هذا التاريخ غير المبرر لإنهاء التحقيقات يأتي نتيجة للعقبات التي واجهها مكتب المدعي العام أثناء أدائه لمهامه. وهو أثار العديد من التساؤلات لدى الكثيرين، بما ذلك الضحايا، حول سبل الإنصاف التي يمكن للمحكمة تحقيقها دون بذل الجهود الكافية لمعالجة التحديات القائمة.

ثالثا، لا يبدو أن المدعي العام قد قام باستشارة أصحاب المصلحة المعنيين عند إعلانه استكمال التحقيقات بحلول عام 2025. ففي خارطة الطريق لعام 2022، صرّح المدعي العام بأنه يعمل على وضع استراتيجية لاستكمال التحقيقات المتعلقة بالوضع في ليبيا، وذلك «بالاعتماد على آراء وتجارب كافة الجهات المعنية بما في ذلك الناجون وعائلات الضحايا والسلطات الوطنية المختصة والشركاء الدوليين»[5]. ولكن، لم يُقدّم المدعي العام أي معلومات بشأن السلطات الوطنية أو الشركاء الدوليين الذين قام باستشارتهم، ونحن نؤكد أنه لم يتم التواصل معنا أو مع أي من شركائنا في ليبيا وخارجها للتناقش حول مسألة انهاء التحقيقات، ولسنا على دراية بأي جهود يبذلها مكتب المدعي العام للتشاور مع منظمات أخرى أو مع الناجين وعائلات الضحايا.

وفي هذا السياق، توصي محامون من أجل العدالة في ليبيا باتخاذ الخطوات التالية:

- ينبغي لمكتب المدعي العام مراجعة قراره استكمال التحقيقات بحلول عام 2025، ومعالجة ما يترتب عن ذلك من نتائج.
- ينبغي لمكتب المدعي العام التواصل والتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، على النحو المنصوص عليه في خارطة الطريق لعام 2022 لمناقشة وضع استراتيجية محتملة لاستكمال التحقيقات في الملف الليبي.
- يجب على الدول الأعضاء ضمان ألّا يكون قرار انهاء التحقيقات ناجم عن نقص في الموارد المالية، وأن تُوفر للمحكمة الموارد التي تحتاجها لأداء مهامها التي أسندها إليها المجلس في قراره رقم 1970 لسنة 2011.

3 المحكمة الجنائية الدولية، "إحاطة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان أمام مجلس الأمن بشأن الحالة في ليبيا، تبعا للقرار 1970 لسنة 2011"، 9 نوفمبر 2023، الرابط: https://www.icc-cpi.int/news/statement-icc-prosecutor-karim-aa-khan-kc-un-security-council-situation-libya-pursuant-0.

4 اطلع على التحليل المتعلق باختصاصات المحكمة في الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين في ليبيا اليوم، منظمة محامون من أجل العدالة في ليبيا، مركز الحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان "المادة 15 رسالة موجهة إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بشأن الحالة في ليبيا – الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين واللاجئين في ليبيا، نوفمبر 2021، الفقرات 342-387، الرابط: https://assets-global.website-files.com/5a0d8805f2f99e00014b1414/629e-0058f840063a7dbb3919_Redacted_Art_15___Communication_to_the_ICC_on_crimes_against_refugees_and_migrants_in_Libya.pdf

5 اطلع على التقرير الثالث والعشرون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية المقدم إلى مجلس الأمن تبعا بلقرار 1970 لسنة 2011، 21 أبريل 2022، الفقرة 81، الرابط: https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/2022-04/2022-04-28-otp-report-unsc-libya-eng.pdf

يجب على الدول الأطراف ضمان حصول كافة أجهزة المحكمة على الموارد المالية التي تحتاجها لأداء مهامها، بما في ذلك فيما يخص الملف الليبي

اقترحت المحكمة ميزانية إجمالية بقيمة 196,827,000 يورو لعام 2024، أي بزيادة قدرها 16٪ (أو 27,177,800 يورو) مقارنة بميزانية 2023[6]. وقد أقرّت المحكمة في الميزانية المقترحة أن الوضع في ليبيا يُعتبر حالة ذات أولوية بالنسبة لها، مشيرة إلى أن التحقيقات في ليبيا تحتاج إلى دعم إضافي[7]، وذلك دون ذكر المبلغ الذي سيتم تخصيصه من ميزانية 2024 لهذا الملف بالتحديد.

وقد أعرب قلم المحكمة عن حاجته لموارد مالية إضافية حتى يتمكّن من تقديم الدعم الكافي للشهود[8]، في حين طلب قسم التوعية والتواصل زيادة قدرها 353,700 يورو لتعزيز أنشطته في الحالات الخاضعة للتحقيق، بما في ذلك ليبيا[9].

فتماما مثل أنشطة التحقيق، لا يجب أن تخضع الأنشطة الأخرى التي تساعد المحكمة في أدائها لمهامها (مثال أنشطة قسم التواصل)، وكذلك الأنشطة التي تعزز حقوق الضحايا، مثل الحق في المشاركة، لأية قيود تتعلق بالميزانية. وبالتالي، على الدول الأعضاء الموافقة على الميزانية المقترحة لعام 2024 حتى تتمكن المحكمة من تلبية تطلعات الضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة.

وفي هذا السياق، توصي محامون من أجل العدالة في ليبيا باتخاذ الخطوات التالية:

- يجب على الدول الأعضاء أن توافق على ميزانية 2024 بما في ذلك الزيادة المقترحة.
- يتعيّن على أجهزة المحكمة الجنائية الدولية أن توضح أي جزء من الميزانية سيتم تخصيصه للحالة في ليبيا.
- ينبغي أن تكون إجراءات الميزانية شفافة وقائمة على تلبية الاحتياجات.

يجب على المحكمة والدول الأعضاء مطالبة السلطات الليبية بحماية منظمات المجتمع المدني

ذكر المدعي العام الجهود المبذولة من قبل مكتبه لتعزيز أسس التعاون مع بعض منظمات المجتمع المدني الليبية من خلال تكثيف حضوره واجتماعاته[10]. ولكن، يبقى هذا التعاون موضع شك نظرا لكون الهجمات التي تتعرض لها منظمات المجتمع المدني في ليبيا والأعمال الانتقامية والقمعية التي تُمارس ضدها تُقابل بالصمت من جانب المحكمة والدول الأعضاء.

وبالتالي، ينبغي للمحكمة وجميع الدول الأعضاء إدانة الهجمات والأعمال الانتقامية[11] التي تتعرض لها منظمات المجتمع المدني، ودعوة السلطات الليبية إلى توفير بيئة آمنة لها لكي تتمكن من مزاولة أعمالها. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتم التركيز في تقييم التعاون بين السلطات الليبية والمحكمة على الجهود التي تبذلها السلطات لتسهيل عمل المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، والتدابير التي تتخذها لحمايتهم من الأعمال الانتقامية.

هذا ولا تتوفر لدى منظمات المجتمع المدني في ليبيا أي صورة واضحة حتى الآن عمّا يمكن للمحكمة القيام به لحمايتهم، بغضّ النظر عن التدابير الاحترازية. حيث يجوز للمحكمة اتخاذ تدابير لحماية الشهود والضحايا الذين يمثلون أو يدلون بشهاداتهم أمامها[12]، في حين أنه من غير الواضح ما يمكنها القيام به لحماية منظمات المجتمع المدني التي يستعين بها مكتب المدعي العام في سياق تحقيقاته. وتنص المبادئ التوجيهية التي تحكم العلاقات بين المحكمة والوسطاء على أنّه «في حال كان أداء الوسيط لوظائفه يعرضه لمخاطر أمنية، يجب على المحكمة اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة تلك المخاطر»[13]. وبغض النظر عما إذا كانت منظمات المجتمع المدني الليبية التي تتعاون معها المحكمة تعتبر من الوسطاء أم لا بموجب هذه المبادئ التوجيهية[14]، لا يوجد سبب يمنع أجهزة المحكمة من تقديم نفس واجب الرعاية إلى منظمات المجتمع المدني الليبية التي تعمل معها في سياق تحقيقاتها. بل يجب

6 المحكمة الجنائية الدولية، «الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024» (ICC-ASP/22/10)، 31 يوليو 2023، الرابط: https://asp.icc-cpi.int/sites/default/files/asp_docs/ICC-ASP-22-10-ENG-PPB-2024-31jul23-1500.pdf.

7 المرجع نفسه، الفقرات 196 و206 و268.

8 المرجع نفسه، الفرات 33 و38.

9 المرجع نفسه، الفقرة 851.

10 المحكمة الجنائية الدولية، " إحاطة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان أمام مجلس الأمن بشأن الحالة في ليبيا، تبعا للقرار 1970 لسنة 2011"، 9 نوفمبر 2023، الرابط: https://www.icc-cpi.int/news/statement-icc-prosecutor-karim-aa-khan-kc-un-security-council-situation-libya-pursuant-0.

11 مثلت سويسرا استثناء من خلال إعرابها عن قلقها بشأن «القيود المفروضة على المجتمع المدني في ليبيا» خلال إحاطة المدعي العام للمجلس في 9 نوفمبر 2023، انظر وزارة الخارجية الفيدرالية في سويسرا، «إحاطة أمنية للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية حول الوضع في ليبيا». نوفمبر 2023، الرابط: https://www.eda.admin.ch/eda/en/fdfa/foreign-policy/international-organizations/un/swiss-speeches-statements.html/content/missions/mission-new-york/en/meta/speeches/2023/november/8/securi-ty-council-briefing-of-the-prosecutor-of-the-international.

12 انظر المحكمة الجنائية الدولية، «الشهادات»، الرابط: https://www.icc-cpi.int/about/witnesses.

13 المحكمة الجنائية الدولية، «المبادئ التوجيهية التي تحكم العلاقات بين المحكمة والوسطاء»، مارس 2014، الصفحات 17-18، متاح على: https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/CCI-Eng.pdf.

14 الدخول في علاقة تعاقدية مع المحكمة - على النحو المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية للوسطاء، الصفحة 6 - يمكن أن يعرضهم لمزيد من المخاطر الأمنية.

على المحكمة توسيع نطاق تدابير الحماية لتشمل منظمات المجتمع المدني الليبية التي تدعمها في أدائها لمهامها في ليبيا، وأن تحدد بوضوح ما تستطيع وما لا تستطيع فعله لحماية هذه المنظمات مما يُمارس ضدها من أعمال انتقامية.

وفي هذا السياق، توصي محامون من أجل العدالة في ليبيا باتخاذ الخطوات التالية:

- على المحكمة والدول الأعضاء إدانة الأعمال الانتقامية التي يتعرض لها المجتمع المدني بوضوح وعلى الملأ، ودعم منظمات المجتمع المدني في ليبيا بشكل صريح.
- يتعين على المحكمة وضع تدابير مناسبة لحماية منظمات المجتمع المدني التي تتعرض للخطر نتيجة تعاملها مع المحكمة.

يجب على قلم المحكمة ومكتب المدعي العام تعزيز جهود التوعية والتواصل في جميع أنحاء ليبيا، بما في ذلك مع الضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة

على الرغم من تصريح المدعي العام بأن تواجده في المنطقة قد أثر إيجابا على تواصله مع الضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة، إلاّ أنّ الجهود التي تبذلها المحكمة في ليبيا في هذا الإطار لا تزال غير كافية[15]. ففي عام 2023، عقدت المحكمة أكثر من 400 اجتماع توعوي؛ خمسة منها فقط كانت تتعلق بالوضع في ليبيا[16].

وتشير التقارير إلى أنّ قسم التوعية والتواصل لم يستأنف عمله مع الضحايا إلا مؤخرا، وبالتحديد في شهر يناير 2023.[17] كما تجدر الإشارة إلى أنّ مشاركة الضحايا في عمليات التحقيق لا تزال محدودة للغاية في ليبيا[18]، وذلك على عكس ما ينص عليه نظام روما الأساسي.

حيث إن النهج الذي اتبعته المحكمة في ليبيا للتواصل مع الضحايا على مدار الاثني عشر سنة الماضية يعكس عدم وجود استراتيجية مصممة خصيصا للوضع الليبي. وبالتالي، ينبغي للدول الأعضاء المطالبة ببذل مزيد من الجهود فيما يتعلق بالتواصل مع الضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة في ليبيا. إذ يتعيّن على المحكمة اتباع نهج أكثر استباقا، وتعميمه على جميع أجهزتها ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، ليس لدينا اليوم أدنى فكرة عن حجم التعاون القائم بين مكتب المدعي العام وأجهزة المحكمة الأخرى[19].

إنّ التعاون ضروري في هذه المرحلة لضمان حصول المجتمعات المتضررة على كل المعلومات المتعلقة بعمل المحكمة في ليبيا، وضمان تمتعهم بحقوقهم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي. ولضمان مشاركة الضحايا في أنشطة المحكمة، ينبغي إتاحة المعلومات المتعلقة بالإجراءات ذات الصلة باللغة العربية.

هذه الجهود ضرورية لاستعادة ثقة الضحايا، والمجتمعات المحلية المتضررة، ومنظمات المجتمع المدني الليبية، تجاه المحكمة. ويُمكن أن تساعد هذه التدابير أيضا في دعم وتعزيز جهود المساءلة في ليبيا.

وفي هذا السياق، توصي محامون من أجل العدالة في ليبيا باتخاذ الخطوات التالية:

- يتعيّن على المحكمة تعزيز التواصل مع الضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة في كافة أنحاء ليبيا.
- يجب على المحكمة إتاحة كافة المعلومات المتعلقة بالإجراءات والشروط الخاصة بمشاركة الضحايا.
- ينبغي للمحكمة وضع استراتيجية تواصل فعالة تتناسب مع الأوضاع في ليبيا.

15 المحكمة الجنائية الدولية، «التقرير الخامس والعشرون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية المقدم إلى مجلس الأمن تبعا للقرار 1970 لسنة 2011»، مايو 2023، الفقرات 14 و56. الرابط: https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/2023-05/20230511-otp-report-eng_0.pdf

المحكمة الجنائية الدولية، «التقرير السادس والعشرون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية المقدم إلى مجلس الأمن تبعا للقرار 1970 لسنة 2011»، نوفمبر 2023، الفقرة 17. الرابط: https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/2023-11/2023-11-08-report-prosecutor-unsc-libya-eng.pdf.

16 ملخص أنشطة المحكمة الجنائية الدولية، أكتوبر 2023، الصفحة 20. الرابط: https://asp.icc-cpi.int/sites/default/files/asp_docs/ICC-ASP-22-22-ENG.pdf

17 ملخص أنشطة المحكمة الجنائية الدولية، أكتوبر 2023، الفقرة 60. الرابط: https://asp.icc-cpi.int/sites/default/files/asp_docs/ICC-ASP-22-22-ENG.pdf

18 في 24 يناير 2012، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى «قرارها بشأن مشاركة الضحايا في الإجراءات المتعلقة بالحالة في ليبيا»، الذي يحدد إطار استلام وتقييم طلبات المشاركة. ومع ذلك، أشار قسم مشاركة الضحايا وجبر الضرر، في تقريره الرابع والعشرين، إلى أنهم لم يتلقوا سوى عشر طلبات حتى شهر فبراير 2023 وقرروا التوقف عن إصدار التقارير «في انتظار حدوث تطورات جديدة في الوضع» (انظر «التقرير الدوري الرابع والعشرين لقلم المحكمة بشأن الطلبات التي تلقاها قسم مشاركة الضحايا وجبر الضرر فيما يخص الوضع في ليبيا»، ICC-01/11-92، الفقرات 3-5. الرابط: https://www.icc-cpi.int/court-record/icc-01/11-92.

19 محامون من أجل العدالة في ليبيا، «عام مرّ على خارطة الطريق الجديدة للمحكمة الجنائية الدولية بشأن ليبيا»، مايو 2023. الرابط: https://www.libyanjustice.org/news/the-iccs-new-roadmap-for-libya-one-year-on

في حال توفّر الأدلة الكافية لذلك، يجب أن تشمل التحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين واللاجئين في ليبيا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية

تعمل العديد من الدول الأطراف مع مكتب المدعي العام ضمن «فريق مشترك» للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين في ليبيا وملاحقة الجناة[20]. إلا أنّنا نجهل إلى اليوم حجم الدور الذي يلعبه مكتب المدعي العام في مقاضاة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب المقترفة بحق المهاجرين واللاجئين في ليبيا أمام محاكم هذه الدول الأطراف. ولم يُقدّم المدعي العام أي تفاصيل عمّا إذا كان مكتبه يعتزم محاكمة مرتكبي هذه الجرائم أمام المحكمة الجنائية الدولية أم لا. ومع ذلك، يجب أن تعكس هذه الملاحقات القضائية الخطورة والطبيعة المنهجية للجرائم التي يقع ضحيتها المهاجرون واللاجئون في ليبيا، والتي ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب محتملة[21]. وبالتالي، يتعين على مكتب المدعي العام تقديم الدعم اللازم للسلطات المحلية ضمن الفريق المشترك لمقاضاة المجرمين على الصعيد الوطني، ولكي يتمكن هو بدوره من مقاضاة الجناة أمام المحكمة؛ وذلك بما يتماشى مع مبدأ التكامل، والتزامات الدول الأعضاء بالتحقيق في هذه الجرائم وملاحقة مرتكبيها، بما في ذلك استنادا إلى الولاية القضائية العالمية. وسيساهم هذا في إشراك الضحايا في التحقيقات وإحقاق حقوقهم.

وفي هذا السياق، توصي محامون من أجل العدالة في ليبيا باتخاذ الخطوات التالية:

- ينبغي لمكتب المدعي العام الاستمرار في تقديم الدعم للدول الأعضاء التي تقوم بالتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين واللاجئين في ليبيا، بما يضمن أيضا مقاضاة مرتكبي الجرائم ذات الصلة المنصوص عليها في نظام روما الأساسي. وفي حال عدم تمكن إحدى هذه الدول الأعضاء من ملاحقة مرتكبي الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي، بما في ذلك بسبب الافتقار للتشريعات التنفيذية ذات الصلة أو أن يكون ذلك خارج نطاق اختصاصاتها، ينبغي مقاضاة مرتكبي هذه الجرائم أمام المحكمة.
- يجب على مكتب المدعي العام مقاضاة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة بحق المهاجرين في ليبيا، والتي ينص عليها نظام روما الأساسي.

يجب على الدول الأعضاء والمحكمة مطالبة السلطات الليبية بمزيد من التعاون، بما في ذلك من خلال تسهيل عمل منظمات المجتمع المدني في ليبيا وضمان عدم تعرضهم للأعمال الانتقامية

إنّ التعاون مع السلطات الليبية يعتبر عاملا حاسما في نجاح التحقيقات الجارية في ليبيا[22]. وقد صرّح المدعي العام أنه من الضروري «تعزيز جسور التواصل مع السلطات الليبية»، وأن على هذه الأخيرة «تسهيل حصول موظفي المكتب على التأشيرات، على النحو المنصوص عليه في القرار 1970 لسنة 2011»[23]. ومع ذلك، وكما بينه المدعي العام في تقريره السادس والعشرين، لم توافق السلطات الليبية في العديد من المناسبات على منح تأشيرات دخول لموظفي المكتب «لزيارة ليبيا ولقاء نظرائهم الفنيين والعمل معهم»[24].

وتلاحظ محامون من أجل العدالة في ليبيا أنّ المدعي العام يركز في إحاطاته وتقاريره المقدمة إلى مجلس الأمن على التأشيرات كمعيار أساسي لتقييم التعاون بينهم وبين السلطات الليبية. ولئن كانت مسألة الحصول على التأشيرات حاسمة في ضمان الوصول إلى ليبيا، إلا أنّها لا تشكل سوى جزءا فقط من التحديات القائمة، ولا تقل أهميتها عن أهمية الممارسات القمعية والأعمال الانتقامية التي تتعرض لها منظمات المجتمع المدني من قبل السلطات الليبية بسبب دعمها للمحكمة.

إنّ تسهيل عمل منظمات المجتمع المدني داخل ليبيا، وضمان قدرتها على القيام بعملها دون الخوف من التعرض لأعمال انتقامية، يعتبر أمرا ضروريا في تقييم مدى استعداد السلطات الليبية للتعاون مع المحكمة. وهذا أمر مهم جدّا خصوصا بعد إعلان المدعي العام عزمهم فتح مكتب ميداني في ليبيا «لتعزيز التواصل بينهم وبين السلطات الليبية والناجين وعائلات الضحايا». ومن غير الواضح كيف سيتمكن الناجون وعائلات الضحايا من التواصل والعمل مع هذا المكتب، وسط تواصل الممارسات القمعية وإفلات المجرمين من العقاب.

---

20 المحكمة الجنائية الدولية، التقرير الخامس والعشرون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية المقدم إلى مجلس الأمن تبعا للقرار 1970 لسنة 2011"، مايو 2023، الفقرة 45. الرابط: https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/2023-05/20230511-otp-report-eng_0.pdf.

21 المحكمة الجنائية الدولية، التقرير الثالث والعشرون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية المقدم إلى مجلس الأمن تبعا للقرار 1970 لسنة 2011"، 21 أبريل 2022، الفقرة 53. الرابط: https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/2022-04/2022-04-28-otp-report-unsc-libya-eng.pdf; مجلس حقوق الإنسان، الاستنتاجات المفصلة للبعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، الفقرة 3، 24 مارس 2023، A/HRC/52/CRP.8: الرابط: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session50/A_HRC_52_CRP.8-EN.docx.

22 المحكمة الجنائية الدولية، التقرير السادس والعشرون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية المقدم إلى مجلس الأمن تبعا للقرار 1970 لسنة 2011"، نوفمبر 2023، الفقرة 18. الرابط: https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/2023-11/2023-11-08-report-prosecutor-unsc-libya-eng.pdf.

23 المحكمة الجنائية الدولية، التقرير السادس والعشرون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية المقدم إلى مجلس الأمن تبعا للقرار 1970 لسنة 2011"، نوفمبر 2023، الفقرة 57. الرابط: https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/2023-11/2023-11-08-report-prosecutor-unsc-libya-eng.pdf.

24 المرجع نفسه، الفقرة 19.

وفي هذا السياق، توصي محامون من أجل العدالة في ليبيا باتخاذ الخطوات التالية:

- ينبغي على المحكمة والدول الأعضاء مطالبة السلطات الليبية بالتعاون معهم، بما في ذلك من خلال:
  - إصدار التأشيرات لموظفي المحكمة من أجل تسهيل قيام مختلف أجهزة المحكمة بعملها داخل ليبيا؛
  - توفير بيئة عمل آمنة لمنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في ليبيا.
- تحديد المهام التي سيضطلع بها المكتب الميداني المزمع إنشاؤه في ليبيا، وتقديم صورة واضحة عن الترتيبات المتعلقة بكيفية التواصل مع الضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة بطريقة آمنة.